

التوازن الكينزي في الاقتصاد المفتوح

-1 التوازن الداخلي

يتمثل التوازن الداخلي في التوازن الآتي لسوق السلع و الخدمات و سوق النقد

1- توازن سوق السلع و الخدمات: تنطلق صياغة علاقة التوازن في القطاع الحقيقي من معادلة الدخل التوازني عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من خلال شرط التوازن الذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

أو من خلال تساوي الدخل و الإنفاق

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

$$I = S \text{ من (1) و (2) نجد } I = S$$

حيث:

Y : إجمالي الناتج الوطني: الذي يعبر عن قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

C : الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي: يمثل مجموع ما ينفقه أفراد المجتمع على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر الاستهلاك متغيرا داخليا يعتمد بشكل أساسي على حجم الدخل الوطني (يتوقف الاستهلاك إضافة إلى الدخل الوطني على العديد من العوامل كمستوى الأسعار، معدلات الضرائب وغيرها)، أي أن الاستهلاك دالة في الدخل على الشكل:

$$C = a + b y_d$$

حيث:

y_d : الدخل التصرفي الذي يمثل قيمة إجمالي الدخل الوطني مطروحا منه الضرائب و مضافا إليه التحويلات.

a : الاستهلاك المستقل أو التلقائي غير المرتبط بالدخل.

b : الميل الحدي للاستهلاك، و يمثل مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل بوحدة واحدة.

S : الادخار: يمثل الجزء غير المستهلك من الدخل و يعتمد حسب كينز على الدخل الجاري فقط و بصورة مباشرة. و

انطلاقا من معادلة التوازن (2) يمكن اشتقاق معادلة الادخار على الشكل:

$$S = - a + (1 - b) y_d$$

I : الإنفاق الاستثماري : يمثل حجم الإنفاق الجديد لقطاع الأعمال على تكوين الأصول الرأسمالية الثابتة ويعتبر

الاستثمار متغيرا داخليا يعتمد على سعر الفائدة حيث يرى كينز أن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية وفقا للعلاقة التالية:

$$I = I_0 - di \dots\dots\dots(3)$$

i : سعر الفائدة

I_0 : الاستثمار المستقل.

g : يمثل درجة استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.

يوضح شرط التوازن أعلاه أن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار أي

$$S(Y) = Y - a - bY = I(i)$$

هذه المساواة تبين أن هناك قيمة توازنية للدخل Y لكل مستوى من سعر الفائدة i . فإذا كانت قرارات الاستثمار لقطاع

الأعمال ترتبط بسعر الفائدة، وإذا كان قرار الادخار مستقلا عن سعر الفائدة، فإن ذلك يعني أن كلا من قيم

الاستثمار و الادخار تتحدد في فضاءات مختلفة من طرف أعوان اقتصاديين لكل منهم دالة سلوك مختلفة، و بالتالي

فإن شرط التوازن يحدد لكل مستوى من سعر الفائدة قيمة توازنية للدخل تحقق المساواة بين الادخار و الاستثمار، و هو ما يفترض وجود آلية ضبط تربط العلاقة بين دالتي الادخار و الاستثمار.

اشتقاق معادلة منحنى IS: انطلاقا من المعادلة (1) يمكن اشتقاق منحنى (IS) الذي يمثل التوفيقات المختلفة من

الدخل و سعر الفائدة التي تعكس وضعية توازن سوق السلع و الخدمات و التي تتغير بتغير عناصر الطلب الكلي

المستقل. ووفقا لذلك و في إطار اقتصاد مفتوح تكون معادلة منحنى (IS) كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

G: الإنفاق الحكومي: يمثل أحد مكونات الطلب الكلي ويعبر عن إنفاق الحكومة في الحصول على السلع والخدمات

المختلفة ويعتبر الإنفاق الحكومي متغيرا خارجيا يتحدد بقيمة محددة مسبقا $G = G_0$.

X: الصادرات: تمثل حجم إنفاق العالم الخارجي على السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع حيث تعتمد على دخل

الدول المستوردة وليس على الدخل الوطني و بذلك تعتبر متغيرا خارجيا يتحدد بقيمة معطاة $X = X_0$.

M: الواردات: تمثل حجم إنفاق المجتمع على السلع و الخدمات التي ينتجها العالم الخارجي و تعتمد قيمة الواردات

على قيمة الدخل الوطني الذي يرتبط بها بعلاقة طردية وفقا للعلاقة التالية:

$$M = M_0 + m Y \dots \dots \dots (4)$$

M_0 : الواردات التلقائية

m : الميل الحدي للواردات.

بتعويض معادلات الاستهلاك، الاستثمار و الواردات في معادلة التوازن و باعتبار الضرائب متغيرا داخليا نجد:

$$Y = C + I + G + X + M \Rightarrow Y = a + by_d + I_0 - di + G + X - M_0 - m y$$

$$\Rightarrow Y = a + b(Y - T_0 - tY + R) + I_0 - di + G + X - M_0 - m y$$

$$\Rightarrow Y = a + bY - bT_0 - btY + bR + I_0 - di + G + X - M_0 - m Y$$

$$\Rightarrow Y - bY + btY + mY = a - bT_0 + bR + I_0 - di + G + X - M_0$$

$$\Rightarrow (1 - b + bt + m) Y = a - bT_0 + bR + I_0 - di + G + X - M_0$$

$$\Rightarrow Y = \frac{1}{1 - b + bt + m} [(a - bT_0 + bR + I_0 + G + X - M_0) - di]$$

المعادلة الأخيرة تمثل معادلة IS

2- توازن سوق النقود:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى الطلب على النقود M_d مع المعروض النقدي M_s من خلال شرط التوازن بالعلاقة:

$$M_s = M_d \dots \dots \dots (6)$$

عرض النقود: يمثل الكتلة النقدية المتداولة بين الوحدات الاقتصادية والتي تتشكل من وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيراً خارجياً مستقلاً يتم تحديده من طرف السلطة النقدية بقيمة معينة أي $M_s = M_0$.

الطلب على النقود: يتحدد الطلب على النقود حسب كينز من خلال ثلاث دوافع

- **دافع المعاملات:** يتمثل هذا الدافع في حاجة الأعوان الاقتصاديين إلى النقود لأداء مختلف المعاملات اليومية والتجارية وتنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة من وجود فترة زمنية فاصلة بين تحصيل الدخل أو الربح وعمليات إنفاقه، والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل على الشكل:

$$Md_1 = f(y) = \alpha_1 y \dots \dots \dots (7)$$

- **دافع الاحتياط:** يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لمواجهة نفقات طارئة وغير متوقعة ناتجة عن أحداث يتوقع حدوثها مستقبلاً. ويمثل هذا الطلب كما هو الحال بالنسبة لدافع المعاملات دالة طردية في الدخل:

$$Md_2 = f(y) = \alpha_2 y \dots \dots \dots (8)$$

وقد جمع كينز بين طلب النقود بدافع المعاملات والاحتياط لارتباطهما بالدخل، وعدم مرونتهما بالنسبة لأسعار الفائدة.

$$Md_1 = \alpha y \dots \dots \dots (9)$$

- **دافع المضاربة:** هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة $Md_3 = f(i)$ أي أن: $Md_3 = -gi$ لأن أسعار السندات تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، فعند توقع ارتفاع أسعار الفائدة يقوم المضاربون ببيع السندات والاحتفاظ بالنقود السائلة.

ومنه يكون إجمالي الطلب على النقود على الشكل:

$$Md = \alpha y - gi \dots \dots \dots (10)$$

انطلاقاً من شرط التوازن يمكن اشتقاق منحنى (LM) الذي يمثل التوفيقات المختلفة من الدخل و سعر الفائدة التي تعكس وضعية توازن سوق النقد. ويتعويض المعادلة (10) في شرط التوازن تكون معادلة منحنى (LM) على الشكل:

$$Y = I/\alpha (M_0) + I/\alpha (gi) \dots\dots\dots(11)$$

3 التوازن الآني: يتمثل في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات و التوازن في سوق النقد في آن واحد حيث يتحدد مستوى الدخل و معدل الفائدة التوازنيين و اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والسوق النقدي و هو ما يعرف بنموذج (IS-LM) أو نموذج "هيكس - هانسن" (H – H)

- توازن ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، من خلال رصد وتسجيل تدفق الأرصدة النقدية لجميع المبادلات من و إلى الدولة، خلال سنة معينة. ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عند تساوي أرصدة الحسابين الرئيسيين المكونين للميزان بإشارتين مختلفتين

- حساب العمليات الجارية: يتمثل رصيد هذا الحساب في الفرق بين قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

$$BTC = X - M \dots\dots\dots(12)$$

حيث:

X: تمثل الصادرات التي تعبر عن تنافسية المنتجات الوطنية في الخارج و بالتالي فإن الصادرات عبارة عن دالة لسعر صرف العملة الوطنية e إضافة إلى مستوى الأسعار الوطنية P وكذلك الظروف الاقتصادية للدول المستوردة المعبر عنها بالدخل الوطني لهذه الدول. و انطلاقا من أن حصيلة الصادرات ترتبط مباشرة بسعر الصرف فإنه مستوى معين لسعر الصرف تكون الصادرات:

$$X = x e$$

وعليه يكون رصيد حساب العمليات الجارية على الشكل:

$$BTC = x e - M_0 - mY \dots\dots\dots(13)$$

- حساب العمليات الرأسمالية: يتمثل رصيد هذا الحساب في الفرق بين التدفقات الرأسمالية الداخلة والتدفقات الخارجة و هو عبارة عن دالة في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الدولية، وباعتبار هذه الأخيرة قيمة مهملة فإن رصيد حساب العمليات الرأسمالية يكون دالة في أسعار الفائدة المحلية على الشكل:

$$BK = K_0 + u i \dots\dots\dots(14)$$

- رصيد ميزان المدفوعات : يقتضي توازن ميزان المدفوعات أن رصيده معدوما في نهاية الفترة أي عندما يكون الفرق بين رصيد حساب العمليات الجارية وصيد حساب العمليات الرأسمالية يساوي الصفر. ومنه وعند مستوى معين لسعر الصرف يكون:

$$BP = BTC + BK \\ = x e - M_0 - mY + K_0 + u i$$

$$= X - M_0 - mY + K_0 + u i$$

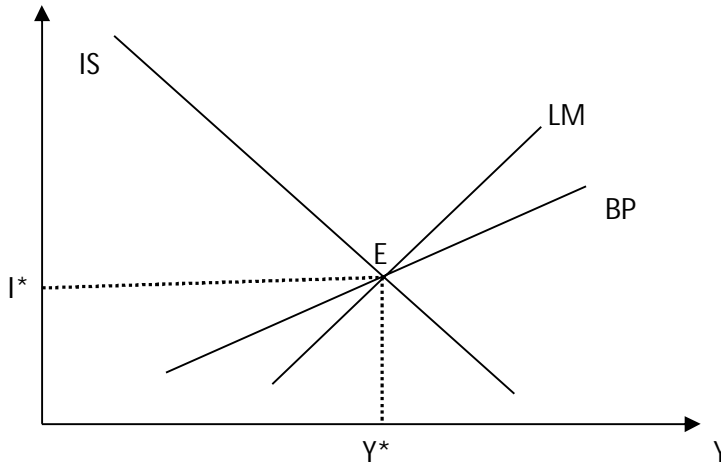
وعند توازن ميزان المدفوعات يكون:

$$X - M_0 - mY + K_0 + u i = 0 \quad Y = 1/m (X - M_0 + K_0) + 1/m (u i) \dots\dots\dots(15)$$

تمثل المعادلة (15) منحنى (BP) الذي يمثل التوفيقات المختلفة من الدخل و سعر الفائدة التي تعكس وضعية توازن ميزان المدفوعات.

التوازن الكلي

يتطلب التوازن الكلي في الاقتصاد المفتوح تحقق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي في آن واحد، حيث تتحدد نقطة التوازن بجمع المنحنيات الثلاث في معلم واحد. و قد رأينا أن توازن ميزان العمليات الجارية عبارة عن دالة في الدخل الوطني y بينما توازن ميزان العمليات الرأسمالية دالة في سعر الفائدة المحلي و عليه فإن توازن ميزان المدفوعات يمكن تمثيله بالمعلم الممثل للتوليفات المختلفة من الدخل الوطني و سعر الفائدة (y, i) أي المعلم نفسه الممثل للتوازن الداخلي. و من ثم يمكن تمثيل التوازن الكلي في الاقتصاد المفتوح برسم منحنى ميزان المدفوعات (BP) على نفس منحنى (IS-LM)



التوازن الكلي

يتضح من الشكل أن التوازن الكلي يتحدد بتقاطع المنحنيات الثلاث IS، LM و BP في نقطة واحدة E حيث تتوازن الأسواق الثلاثة آنيا عند توليفة وحيدة من الدخل و سعر الفائدة (y^*, i^*) و عند مستوى معين من سعر الصرف e والذي لا يظهر في التمثيل البياني لكنه يعتبر عاملا مساهما في تحديد التوازن الكلي و يعتمد دوره على طبيعة نظام الصرف السائد.

1 التوازن الكلي في ظل سعر الصرف المرن:

في ظل سعر الصرف المرن يعتبر سعر الصرف عامل ضبط للمبادلات مع العالم الخارجي، و اعتمادا على ذلك يتحرك منحنى BP تبعاً لتغيرات سعر الصرف، حيث ينتقل منحنى BP نحو اليمين بارتفاع سعر الصرف (تدهور قيمة العملة الوطنية) و ينتقل منحنى BP نحو اليسار بانخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) و يؤثر ذلك أيضا على وضعية منحنى IS فالقيم المختلفة لسعر الصرف تؤدي إلى وجود قيم مختلفة للصادرات و الواردات وينتج من ذلك وضعيات مختلفة لمنحنيات IS و BP، و نظرا لكون المعروض النقدي محدد بواسطة البنك المركزي فان وضعية المنحنى LM تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية، وإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنى IS و BP موجودة على منحنى (LM) فيجب أن يحدث تعديل لتحقيق التوازن، و يحدث هذا التعديل في سعر الصرف.

2- التوازن الكلي في ظل سعر الصرف الثابت:

في ظل سعر الصرف الثابت يتحدد سعر الصرف بشكل مستقل عن للمبادلات مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن تغير التوازن في المبادلات مع العالم الخارجي يتم تعديله على المستوى الداخلي من خلال التدخل الحكومي عن طريق سياسة الميزانية أو السياسة الجبائية أو من خلال تدخل السلطة النقدية من خلال إجراءات تمس سعر الفائدة والمعروض النقدي وهنا يعتمد التوازن على انتقال منحنى LM.

تعديل عدم التوافق بين التوازنات الداخلية و الخارجية

تتحقق التوازنات الداخلية و الخارجية أنيا عندما تتقاطع المنحنيات في نقطة واحدة، حيث نكون أمام حالة التوازن الكلي. و لكن عندما نكون أمام حالة اختلال التوازن الخارجي، فإن تعديل ميزان المدفوعات يأخذ مسارات مختلفة اعتمادا على نظام سعر الصرف.

1- التعديل في ظل نظام سعر الصرف الثابت

يؤثر اختلال التوازن الخارجي بالعجز على العملة الوطنية بتخفيض قيمتها، ولكن باعتبار نظام سعر الصرف ثابت، فإنه يتعين على البنك المركزي التدخل للحفاظ على مستوى سعر صرف العملة الوطنية أو هامش تقلبها المحدد، و هنا يتدخل في سوق الصرف الأجنبي لمنع الحركة الطبيعية وفقا لقانون العرض و الطلب، حيث يقوم بطلب العملة الوطنية مقابل عرض العملات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية المتداولة داخليا. و يترجم ذلك ببياننا بانتقال منحنى LM نحو اليسار، فينخفض الدخل الوطني و يرتفع سعر الفائدة المحلي مما يؤدي إلى الحد من الواردات و يزيد من التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الدولية، وبالتالي تتحسن وضعية ميزان المدفوعات تدريجيا وتستمر الحركة إلى غاية الوصول إلى حالة التوازن الكلي.

2- التعديل في ظل نظام سعر الصرف المرن:

في ظل نظام سعر الصرف المرن يسبب الاختلال بالعجز في التوازن الخارجي انخفاضا لقيمة العملة الوطنية، وهذا يشجع الصادرات و يحد من الواردات، و يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين و انتقال منحنى BP نحو الأسفل إلى غاية الوصول إلى حالة التوازن الكلي.

3- تعديل ميزان المدفوعات وفق منهج الاستيعاب

ظهر هذا المنهج مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية على يد ألكسندر سيدني "Alexander Sidney" سنة 1952 ، و يستند على النموذج الكيترى في التحليل الاقتصادي الكلي .

ويقوم هذا المنهج على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع و الخدمات التي تم استيعابها محليا ، و التي تتمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص و الإنفاق الحكومي و إجمالي الاستثمار، فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فإن الميزان التجاري للدولة يحقق عجزا بمقدار الفرق بينهما و العكس بالعكس.

يركز منهج الاستيعاب في تحليله على المتغيرات الاقتصادية الكلية متجاهلا بذلك الآثار غير المباشرة للنقود وأسعار الفائدة و تدفقات رأس المال ، أي أنه يهتم بسوق السلع و يهمل سوق النقد و سوق رأس المال، حيث يهتم بالميزان التجاري و بذلك يستخدم سعر الصرف كأداة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات .

و يعرف ميزان المدفوعات وفق منهج الاستيعاب بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما و بين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين ، أي أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي و الإنفاق الوطني لاقتصاد ما.

و في هذا الصدد يمكن تحليل الاستيعاب الكلي على ضوء معادلة الدخل التالية:

$$Y=C+I+G+X-M..... (16)$$

المعادلة تتكون من شقين أساسيين و هما:

- الشق الأول: $A=C+I+G$ و هو الطلب الداخلي و يصطلح عليه الاستيعاب
- الشق الثاني: $B=X-M$ و يتمثل في الطلب الخارجي ، وعليه فإن : $Y=A+B$ و منه $B=Y-A$.

و مما سبق يمكن أن نميز الحالات التالية:

إذا كان $B > 0$ فهذا يعني أن الدخل Y أكبر من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي A .

إذا كان $B < 0$ فهذا يعني أن الدخل Y أقل من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي A .

إذا كان $B = 0$ فهذا يعني أن الدخل الوطني Y و قيمة الاستيعاب متساويان A .

و نستخلص من ذلك أن سبب الاختلال في الميزان التجاري و من ورائه الخلل في ميزان المدفوعات، هو الاختلال بين A و Y ، و من أجل تغطية العجز في ميزان المدفوعات يجب أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى $B \geq 0$ و هذا عندما يكون التغيير في الدخل أكبر من أو يساوي التغيير في الاستيعاب اعتمادا على أن:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \dots\dots\dots (17)$$

- أثر تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب:

- التأثير الأول: أثر تغيير الدخل ΔY و هو أثر غير مباشر لتخفيض قيمة العملة، و ما يترتب عنه من أثر للتغيير في الاستيعاب و ذلك من خلال الميل الحدي للاستيعاب و نرمز له بـ a .

- التأثير الثاني: و هو أثر مباشر لتخفيض قيمة العملة على الاستيعاب نرمز له بالرمز b غير محفز بالدخل أي يتحدد بعوامل أخرى غير الدخل.

و منه فالأثر الكلي لتخفيض قيمة العملة يكون كما يلي:

$$\Delta A = a \Delta Y + bA \dots\dots\dots (18)$$

و بالتعويض في 17

$$\Delta B = \Delta Y - a \Delta Y - bA \Rightarrow \Delta B = (1 - a) \Delta Y - bA \dots\dots\dots (19)$$

حيث :

$(1-a)$ تمثل الميل الحدي لعدم الاستيعاب أو الميل الحدي للاكتناز.

من المعادلة (19) يمكن استنتاج شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال يتحقق ما يلي :

- $(1-a)$ موجب بمعنى a أقل من الواحد
- ΔY موجب أي أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة في الدخل
- ba سالبة أو ba موجبة و أقل من $\Delta Y (1 - a)$.
- أما إذا كانت a أكبر من الواحد يجب أن تكون ba سالبة و $|ba| < |(1 - a) \Delta Y|$

السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح

السياسات المالية و السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

- السياسة المالية في ظل الحركة الضعيفة لرؤوس الأموال الدولية

- السياسة المالية في ظل الحركة القوية لرؤوس الأموال الدولية

السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

- السياسة النقدية في ظل الحركة الضعيفة لرؤوس الأموال الدولية

- السياسة النقدية في ظل الحركة القوية لرؤوس الأموال الدولية

السياسات المالية و السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن

السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن

- السياسة المالية في ظل الحركة الضعيفة لرؤوس الأموال الدولية

- السياسة المالية في ظل الحركة القوية لرؤوس الأموال الدولية

السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن

- السياسة النقدية في ظل الحركة الضعيفة لرؤوس الأموال الدولية

- السياسة النقدية في ظل الحركة القوية لرؤوس الأموال الدولية

السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح